حصاد 2024: المرأة المصرية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل.

التقرير السنوي لحالة المرأة المصرية لعام 2024.

المقدمة

شهد عام 2024 استمرار التحديات التي تواجه المرأة المصرية على مختلف الأصعدة، رغم ما ينص عليه الدستور من حماية حقوق النساء. إلا أنه هناك غياب لآليات حماية المبلغات، مما يعرض النساء لخطر متزايد سواء في المجال العام أو داخل الأسرة. فتجد النساء أنفسهن مرغمات على التراجع عن تقديم الشكاوى خوفًا من الانتقام أو عدم الجدية في التعامل مع قضاياهن.

فعلى صعيد قانون الأسرة، لا تزال النساء والأطفال يعانون من تطبيق قانون قديم يرجع إلى عام 1920، حيث لم تصدر أي تعديلات جديدة رغم تشكيل لجنة حكومية لهذا الغرض منذ عام 2022. هذا التأخير يفاقم المشكلات الأسرية، إذ يدفع بعض النساء إلى الاستمرار في علاقات زوجية تعاني فيها من العنف والإهانة، وهو ما تؤكده الإحصائيات التي تكشف تعرض 31% من النساء للعنف الأسري. كما شهدت معدلات الطلاق ارتفاعًا ملحوظًا، حيث سجل عام 2023 (265.606 حالة طلاق)، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى إصلاحات قانونية تضمن العدالة وتحمي حقوق النساء.

تعاني النساء أيضًا من الممارسات التمييزية في عدة مجالات، أبرزها الرياضة، حيث صدر قرار مثير للجدل من اتحاد السلاح المصري باستبعاد عشر لاعبات من المنافسات الدولية، في خطوة تعكس التمييز وعدم الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، فرضت الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية قيودًا على سفر بعض النساء إلى السعودية، وهو ما يعد انتهاكًا صريحًا لحقوق المواطنة والمساواة التي يكفلها الدستور.

اقتصاديًا، تستمر التحديات أمام تمكين المرأة، حيث بلغت نسبة البطالة بين النساء 17.8% مقارنة بـ4.7% بين الرجال، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. كما تظل الأمية مرتفعة بين النساء، حيث وصلت إلى 21% مقارنة بـ11.4% بين الرجال، مما يعكس استمرار الفجوة التعليمية وتأثيرها على فرص النساء في سوق العمل وريادة الأعمال. التحديات الاقتصادية تمتد أيضًا إلى نقص الخدمات المالية المتاحة لرائدات الأعمال، وغياب الدعم التشريعي والاقتصادي الكافي لتمكينهن من إدارة مشروعات ناجحة.

كل هذه العوامل انعكست سلبًا على ترتيب مصر في المؤشرات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، حيث احتلت المركز 135 من بين 146 دولة وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024. كما تدنت مؤشرات مصر في كلا من التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي، مما يعكس الحاجة إلى سياسات إصلاحية عاجلة.

يهدف هذا التقرير إلى تحليل واقع المرأة المصرية خلال عام 2024، وتسليط الضوء على التحديات والإنجازات، مع تقديم توصيات عملية تستهدف تحسين الأوضاع القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية، لضمان تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.

القسم الأول الحقوق المدنية والسياسية:

تعد المساواة السياسية للمرأة من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وهي حق إنساني مكفول. ومع ذلك، لا تزال المرأة المصرية تواجه تحديات كبيرة في الوصول إلى المناصب القيادية والمشاركة السياسية الفعالة، حيث تعيق العادات والتقاليد والتمييز الهيكلي تقدمها. ونتيجة لذلك، تراجع ترتيب مصر في مؤشر التمكين السياسي للمرأة لوفقا التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين عام 2024، حيث جاء ترتيبها في المركز 90 مقارنة بعام 2023 الذي جاءت فيه في المرتبة 85، ما يعكس بطء جهود تمكين النساء سياسيًا. كما احتلت مصر المركز 81 عالميًا من بين 183 دولة في نسبة تمثيل النساء بالبرلمان، وفقًا لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي.

تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية

- كشف التشكيل الوزاري الذي تم في يوليو 2024 عن استمرار الفجوة الجندرية في المناصب الحكومية، حيث ضمت الحكومة 4 وزيرات فقط من إجمالي 30 وزارة، ما يمثل نسبة 13.3% فقط. أما على مستوى نواب الوزراء، فقد تم تعيين 5 سيدات من أصل 23 نائبًا بنسبة 21.7%. وفيما يخص المحافظين، لم يتم تعيين سوى سيدة واحدة من بين 27 محافظًا، في حين شغلت النساء 9 مناصب نواب محافظين من إجمالي 32، بنسبة 28.1%.
- أصدر وزير الداخلية قرارًا بتعيين اللواء منال عاطف في منصب مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان، لتصبح أول سيدة تشغل هذا المنصب، مما يعكس تقدمًا محدودًا في تمكين المرأة داخل الأجهزة الأمنية.

تمثيل المرأة في البرلمان واللجان النوعية

رغم أن نسبة النساء في البرلمان بلغت 27.6% إلا أن تمثيلهن في المناصب القيادية داخل اللجان البرلمانية كان ضعيفًا، حيث:

- شغلت النساء 7.1% فقط من مناصب رؤساء اللجان (2 من 28 لجنة).
- مثلت النساء 14.1% من مناصب الوكلاء (8 من 56 نائبًا).
- استحوذت النساء على 32.1% من مناصب أمناء السر (9 من 28).

كما خلت لجنة الشؤون العربية تمامًا من النائبات.

تمثيل المرأة في السلطة القضائية

شهد عام 2024 تطورًا جديداً في مسيرة المرأة في القضاء، حيث أصدر رئيس مجلس الدولة قرارًا بإلحاق 3 قاضيات في المكتب الفني لرئيس المجلس للمرة الأولى في تاريخ مجلس الدولة، وهو ما يعكس خطوة إيجابية نحو تعزيز مشاركة النساء في المناصب القضائية العليا.

تمثيل المرأة في مجالس الإدارة

حقق تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات تقدمًا خلال عام 2023، حيث انتهي التقرير السنوي لمرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة الصادر عن كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، والذي يرصد تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفي المناصب القيادية العليا، لنحو 1000 شركة وبنك، انتهي إلى:

- ارتفع مؤشر تمثيل المرأة في مجالس الإدارة إلى 23.3% مقارنة بـ19.7% في 2022، بمعدل نمو 18%.
- سجل القطاع المالي غير المصرفي أعلى نسبة تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة بنسبة 25.2%، يليه الشركات المدرجة في البورصة بنسبة 21.7%، ثم القطاع المصرفي بنسبة 18.7%، وأخيرًا قطاع الأعمال العام بنسبة 12%.
- ارتفع عدد السيدات في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة من 324 إلى 425 سيدة، بمعدل نمو 31%.
- شهد القطاع المصرفي زيادة في عدد السيدات بمجلس الإدارة من 54 إلى 59 سيدة، بينما شهد القطاع العام تراجعًا طفيفًا في عدد السيدات بمعدل امرأة واحدة فقط.

القسم الثاني: الاقتصادية والاجتماعية.

يمثل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المساواة بين الجنسين. فوفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن تمكين المرأة اقتصاديًا يسهم في زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي، وتحسين مستويات المعيشة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، إلا أن المرأة المصرية لا تزال تواجه تحديات كبيرة تحد من فرصها في سوق العمل وريادة الأعمال، مما يعيق تحقيق إمكاناتها الكاملة.

معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل.

لا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل محدودة، حيث بلغ معدل المشتغلين من الذكور 84.2% مقابل 15.8% فقط للإناث، بينما سجل معدل البطالة بين النساء 17.8% مقارنة بـ4.7% للرجال، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام 2023. كما أن المرأة تعاني من فجوات في الأجور وظروف عمل غير آمنة، بالإضافة إلى التمييز في التوظيف والعوائق الاجتماعية التي تعيق وصولها إلى المناصب القيادية. ووفق تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2024، احتلت مصر المرتبة 140 عالميًا في مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة من إجمالي 146 دولة، مما يعكس استمرار التحديات في هذا المجال.

التحديات التي تواجه رائدات الأعمال.

تعاني رائدات الأعمال في مصر من صعوبات إضافية تحول دون نجاح مشروعاتهن، أبرزها:

- الفجوات في التعليم والتدريب: حيث لا تحظى النساء بنفس الفرص التعليمية والتدريبية مقارنة بالرجال، مما يحد من قدرتهن على تطوير مشروعات ناجحة.
- ضعف الوصول إلى التمويل: تواجه النساء صعوبة في الحصول على القروض والتسهيلات المالية بسبب نقص الضمانات وضعف سجل الائتمان.
- قلة المعرفة القانونية وحقوق الملكية: مما يجعل بعض النساء عرضة للاستغلال المالي والإداري.
- ارتفاع تكاليف الأعمال: ما يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار والنمو بالنسبة للمشروعات التي تديرها النساء.

التفاوت التعليمي وأثره على المشاركة الاقتصادية

لا تزال المرأة المصرية تواجه تحديات تعليمية تؤثر على فرصها في سوق العمل. فقد بلغ معدل الأمية بين النساء 21% مقارنة بـ11.4% بين الرجال. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي العام والتعليم المجتمعي، إلا أن تمثيلهن في الكليات العلمية والتخصصات التقنية لا يزال أقل مقارنة بالذكور. ويعكس ذلك ارتباط مشاركة المرأة الاقتصادية بمستوى تعليمها، حيث أن أعلى معدلات المشاركة في سوق العمل تأتي من النساء الحاصلات على شهادات جامعية.

التحديات الاجتماعية وتأثيرها على حقوق المرأة

كشفت دراسة استقصائية أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عن استمرار التمييز الاجتماعي ضد المرأة في عدة جوانب، حيث أظهرت أن 92% من المواطنين يرون أن الأولوية في العمل يجب أن تكون للرجل في حال قلة الفرص، بينما يعتقد 41% أن المرأة تواجه صعوبات في الحصول على حقها في الميراث. وعلى الرغم من أن 70% من المواطنين يدعمون تولي المرأة مناصب قيادية، فإن الواقع لا يزال يشهد قيودًا ثقافية واجتماعية تحد من تحقيق ذلك.

مبادرات لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة

في إطار الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المرأة اقتصاديًا، تم إطلاق عدد من المبادرات المهمة، منها:

- مشروع "دعم إدماج النوع الاجتماعي في العمل"، الذي استهدف تدريب 650 سيدة من الفئات الأكثر احتياجًا على مهارات مهنية وحرفية لتعزيز فرصهن الاقتصادية.
- مبادرة"WE Finance Code" ، التي تهدف إلى تسهيل حصول رائدات الأعمال على التمويل اللازم لتطوير مشروعاتهن.
- مشروع الشمول المالي للمرأة، الذي أدى إلى زيادة عدد النساء اللاتي يملكن حسابات بنكية ومحافظ إلكترونية، مما يسهم في تعزيز استقلالهن المالي.

القسم الثالث: العنف ضد المرأة.

لا يزال العنف ضد المرأة في مصر ظاهرة مقلقة، مدعومة بأنماط تفكير وسلوكيات تمييزية ضد النساء. فضلا عن ضعف آليات حماية ضحايا العنف من النساء، فكلها عوامل تسهم في استمرار هذه الظاهرة، حيث تمتنع العديد من النساء عن الإبلاغ عن العنف الذي يتعرضن له، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة دون رادع حقيقي.

تصاعد وتيرة العنف ضد المرأة

شهدت السنوات الأخيرة ظهور أنماط جديدة من العنف ضد النساء، كان أبرزها جرائم قتل الفتيات بسبب رفضهن عروض الزواج، والتي باتت تُرتكب في الأماكن العامة مثل الجامعات وأماكن العمل، مما يعكس تصاعد خطورة العنف ضد المرأة. وتعكس أزمة أعمق مرتبطة بغياب العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين..

تشير الأبحاث إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تسهم في انتشار العنف ضد المرأة في مصر، من أبرزها:

- المجتمع الأبوي والتنشئة الذكورية: يتم تربية الرجال على الاعتقاد بأنهم مسؤولون عن حماية النساء والتحكم في سلوكهن، مما يعزز فكرة "شرف الرجل" القائم على قمع حرية المرأة.
- العوامل الثقافية والاجتماعية: يشمل ذلك الوصمة المرتبطة بالطلاق، والخوف من الإبلاغ عن الجرائم، وعدم تدخل المجتمع في حالات العنف، مما يعزز ثقافة الصمت حول هذه الجرائم.
- التمييز في القوانين: يتيح قانون الأحوال الشخصية للرجال حقوقًا واسعة في الطلاق مقارنة بالنساء، حيث تواجه المرأة عراقيل قانونية كبيرة عند محاولة إنهاء زواج ينتهك حقوقها كزوجة.
- عدم كفاية العقوبات القانونية:
  - ✓ لا يوجد تعريف واضح لجرائم قتل النساء كفئة مستقلة ضمن القانون المصري، وغالبًا ما يعتبر العنف الأسري مسألة داخلية.
  - ✓ تمنح المادة 17 من قانون العقوبات القضاة سلطة تخفيف العقوبة في قضايا "جرائم الشرف"، مما يسمح للجناة بالإفلات من العقاب.
  - ✓ تنص المادة 237 على أن الزوج الذي يقتل زوجته في حالة الزنا يُعاقب بجنحة وليس جريمة قتل عمد، مما يعكس تمييزًا قانونيًا واضحًا ضد النساء.

التوصيات

انتهي التقرير إلى مجموعة من التوصيات لتعزيز حقوق المرأة المصرية في مختلف المجالات، بهدف تحقيق بيئة أكثر إنصافًا تدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة.

أولًا: الإصلاح التشريعي والحد من العنف ضد المرأة

- إقرار قانون أسرة جديد يعكس التغيرات العصرية ويؤكد الشراكة بين الزوجين في بناء الأسرة.
- إصدار قانون لمكافحة العنف المنزلي والزواج المبكر لحماية الفتيات من الاستغلال.
- إلغاء دفتر إثبات الزواج لدى المأذونين للحد من الزواج العرفي، مع تحديد مهلة لتوثيق الزيجات السابقة.
- تعزيز آليات الشكوى والملاحقة القانونية بدعم وحدة العنف ضد المرأة في وزارة الداخلية وتوسيع اختصاصاتها.
- زيادة عدد مراكز دعم النساء المعنفات وتأهيلهن اقتصاديًا واجتماعيًا لتوفير فرص جديدة للحياة خارج دائرة العنف.

ثانيًا: التمكين السياسي للمرأة

- تخصيص حصة (كوتا) لا تقل عن 35% للمرأة في المناصب القيادية وأماكن صنع القرار.
- إطلاق برامج تدريبية مكثفة لتأهيل النساء للمناصب القيادية.

- تعزيز تمثيل المرأة في المجالس المحلية والأحزاب عبر:
  - ✓ تعديل قانون الإدارة المحلية لضمان تمثيل أعلى للنساء وفق المادة 180 من الدستور.
  - ✓ تعديل قانون الأحزاب السياسية لإلزامها بتخصيص 30% من المناصب القيادية للمرأة.

ثالثًا: التمكين الاقتصادي للمرأة

- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 30% عبر تعديل قانون العمل لإلزام الشركات التي تضم 100 موظف أو أكثر بتوفير حضانة للأطفال.
- تحسين فرص المرأة في الحصول على التمويل عبر:
  - ✓ تخصيص 35% من قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة.
  - ✓ عقد لقاءات توعوية للنساء، خاصة في المناطق الريفية، لتعريفهن بالخدمات المالية المتاحة.
  - ✓ تقديم دعم فني لتمكين المرأة من بدء مشروعاتها الخاصة.
  - ✓ تعزيز التعاون مع الجمعيات الأهلية لنشر الوعي وتقديم الدعم المستمر للنساء في ريادة الأعمال.

رابعًا: تحسين وضع المرأة في التعليم

- مراجعة وتنقية المناهج التعليمية من أي تمييز ضد المرأة، وتحسين صورتها في المواد الدراسية.
- توسيع دور النساء في وضع المناهج داخل وزارة التربية والتعليم لضمان رؤية أكثر توازنًا.
- تفعيل برامج محو الأمية للنساء وفرض غرامات على الأسر التي تمنع الفتيات من التعليم.
- إدراج دروس عن النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في المناهج الدراسية، لتعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين.